



أبرز فقرات البرنامج الانتخابي للحزب الليبرالي الديمقراطي

في مجال الاقتصاد:

- تحرير اقتصاد السوق الاجتماعي من قيوده وانطلاقه بعد جائحة كورونا.
- تخفيض نسبة ضريبة دخل الشركات (أو الهيئات) إلى 25% والغاء ضريبة الشركات الأساسية.

في مجال الضرائب:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل تدريجياً على شمول الشركات بنسبة الضريبة الأعلى إعتباراً من صافي ربح 90 ألف يورو.
- يرفض الحزب رفع نسبة ضريبة الإرث.
- يعمل الحزب على إلغاء ما يسمى ضريبة التضامن.

في مجال المناخ:

يعتمد الحزب في حماية المناخ على آليات السوق الحر وتعليمات وضوابط الدولة في ما يخص مسألة انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون.

في الجانب الاجتماعي:

من أجل بلوغ مديونية الميزانية العامة إلى إندى من نسبة 60%، يجب أن يجري ذلك كذلك بالموازنة مع زيادة النفقات الاجتماعية العامة عن 50% من الميزانية.

في مجال التعليم:

حيث أن الحزب يؤمن بأن التعليم هو فرصة التقدم، فإنه يدعة إلى زيادة الاستثمار فيه، حتى أنه يقترح أن تذهب نسبة 1% من إيرادات ضرائب القيمة المضافة إلى الاستثمار في التعليم.

في مجال المواصلات:

- يرفض الحزب تحديد السرعة ومنع سير مركبات الديزل، وهو مع الاحتفاظ بمحركات الاحتراق الداخلي مع تحسين مواد الوقود.
- لا يشجع الدعم الحكومي لكهربة وسائط النقل.
- يدعو الحزب إلى زيادة خصخصة القطارات، وإلى بيع سكك الحديد المملوكة للدولة.

في مجال التقاعد:

يدعو الحزب إلى مزيد من المرونة في نظام التقاعد، ويدعو إلى نموذج ما يسمى بتقاعد الأسهم القانونية، وكذلك المرونة بالنسبة لسن التقاعد.

في مجال الرقمنة:

- يدعو الحزب إلى استحداث وزارة خاصة تتولى شؤون الرقمنة.
- يدعو إلى بيع حصص الدولة في مؤسسات البريد والاتصالات، وأن تذهب حصيلة ذلك إلى مجالات الاستثمار في البنى التحتية للرقمنة.

في مجال "التأنيث":

على الرغم من دعوة الحزب إلى زيادة نسب النساء في المواقع القيادية، إلا أنه يرفض ما يسمى بالحصص المفروضة على إدارات المؤسسات.

في مجال الحريات الجنسية:

يدعو إلى الحريات المثلية وحمايتها.

في مجال القضاء:

- يريد الحزب شرعنة ترويج المخدرات ولكن تحت الرقابة. كما يجب فرض الضرائب على هذه المواد أسوة بالسيكائر.
- يريد الحزب شطب المادة 219 أ من قانون العقوبات التي تقضي بمعاقبة المروجين للإجهاض.

في مجالات أخرى:

- يدعو الحزب إلى جعل الفترة الانتخابية للبونديستاغ 5 سنوات بدلاً من 4 سنوات.
- يدعو الحزب إلى تقليص فترات انتخاب المستشار إلى فترتين انتخابيتين فقط.